https://doi.org/10.25130/tjaes.16.52.2.3

تأثير المضامين السلوكية للمعلومات المحاسبية على قرارات المستثمرين دراسة ميدانية في سوق العراق للأوراق المالية

الباحث: عمر علي حسين العامري
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة بغداد
Oali86858@gmail.com

أ.د. عباس حميد يحيى التميمي
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة بغداد
Abbastim1958@gmail.com

المستخلص:

يهدف البحث الى بيان تأثير المضامين السلوكية للمعلومات المحاسبية على القرارات الاستثمارية وبيان مفهوم حث المعلومات في إطار المدخل السلوكي وتأثيره على الانشطة الرئيسة للمحاسبة، ولتحقيق اهداف البحث قام الباحثان بإعداد استمارة للاستبانة وعلى وفق مقياس ليكرت الخماسي، وقد أخذ بنظر الاعتبار في إعدادها التوافق مع خصائص مجتمع الدراسة، وأن المجتمع المستهدف لهذه الاستبانة هو المستثمرون في سوق العراق للأوراق المالية.

وقد توصل الباحثان الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات ومن أبرز الاستنتاجات ما يأتي: ان هناك تأثير معنوي ذات دلالة احصائية للمضامين السلوكية للمعلومات المحاسبية على قرارات المستثمرين، وان توقع معدوا المعلومات المحاسبية لاستخدامات هذه المعلومات من المستخدمين ، قد تؤدي بهم الى تغير سلوكهم او اهدافهم بما يتلاءم مع احتياجات المستخدمين، ويمكن التنبؤ بسلوك الأفراد وتوجيه هذا السلوك بالصورة المناسبة من خلال توفير المعلومات المناسبة في عملية أتخاذ القرارات ، ومن خلال ادراك ردود فعل المستخدمين على الطرائق المحاسبية، يمكن من استخدام الطرائق المحاسبية البديلة المفضلة لهم، إما أهم التوصيات ما يأتي: ضرورة مراعاة معدوا المعلومات المحاسبية للجوانب السلوكية، واخذ رد فعل المستخدمين للمعلومات المحاسبية بنظر الاعتبار عند ممارسة العمل المحاسبي واختيار الطرائق المحاسبية، وضرورة الاهتمام بالمعلومات التي تقدم إلى المستثمرين، والتي تساعدهم على اتخاذ القرارات الاستثمارية، وتقديم هذه المعلومات بشكل دوري ومنظم وتوفيرها بالسرعة والدقة الممكنة، والعمل على توفير المعلومات الملائمة بالكم والنوع والوقت المناسب من أجل تسهيل اتخاذ القرار الاستثماري السليم.

الكلمات المفتاحية: المضامين السلوكية للمعلومات المحاسبية، قرارات المستثمرين.

Influence of behavioral implication of accounting information on investor's decisions
field study on Iraq stock exchange

Researcher: Omar Ali H. AL-Aameri
College of Administration and Economies
University of Baghdad

Prof. Dr. Abbas H. Y. Al-Temimi
College of Administration and Economies
University of Baghdad

Abstract:

The research aims to show the effect of the behavioral implications of accounting information on investment decisions and to explain the concept of stimulating information within the framework of the behavioral approach and its impact

on the main activities of accounting, and to achieve the goals of the research, the researcher prepared a questionnaire according to Likert five-step scale, and he took into consideration in preparing it in line with the characteristics of the study community, and that the target community for this questionnaire is the investors in the Iraq Stock Exchange. The researcher reached a set of conclusions and recommendations, and the most important conclusions are the following: There is a significant effect of the behavioral implications of accounting information on the investors 'decisions, and If the accountant anticipates the results of using the information, he may lead it and before communicating any information, and therefore even before any results appear, he chooses to change the information, his behavior or even his goals, and It is possible to predict the behavior of individuals and guide this behavior in an appropriate way by providing the appropriate information in the decision-making process, and By being aware of the users 'reactions to the accounting methods, the accountant can use the preferred alternative accounting methods for them. Either the most important recommendations are: The need to take account of the preparers of accounting information behavioral aspects, and take the reaction of users to accounting information in consideration when performing accounting work, and choose accounting methods, and The need to pay attention to the information provided to investors, which helps them in making investment decisions, and to provide this information periodically and systematically and provide it with the speed and accuracy possible, and work to provide the appropriate information in terms of quantity, type and time in order to facilitate proper investment decision-making.

Keywords: behavioral implication of accounting information, investor s decisions.

المقدمة

ان الهدف من المحاسبة، هو انتاج المعلومات وتوصيلها لمستخدمي القوائم المالية، وان دراسة الممارسة الحالية في المحاسبة تبين، ان اغراض المحاسبة غير محدودة، وان المحاولات لوصف الغرض الذي يسعى اليه المحاسب من عرض القوائم المالية بما يتفق مع قواعد القياس الحالية لا تعد، وهذا يعني ان المحاسب لا يوجد عنده مرشد يسترشد به عند اختيار قواعد قياس واتصال بديلة، لان تحديد اهداف واضحة للمحاسبة كمرشد لعمل المحاسب تواجهها صعوبات بالإضافة الى ان هذه الاهداف تتغير باستمرار، وان مصدر هذه التغيرات في الاساليب المحاسبية المتبعة هم مستخدمي القوائم المالية، فهم الذين يحددون اهداف المحاسبة، وهم الذين يحددون درجة الموضوعية في القوائم المالية ومستوى الثقة فيها، واحد المداخل في سبيل تحقيق الموضوعية هو المدخل السلوكي، والذي بدأ الاهتمام به في بداية الستينات من القرن الماضي في محاولة للاستفادة من الدراسات السلوكية في المحاسبة، ومن هنا اصبحت المطالب لتركيز الابحاث في معرفة المؤثرات السلوكية واسعة الانتشار بين مستخدمي المعلومات المحاسبية . ولذلك ظهرت اهمية المدخل السلوكي في المحاسبة حتى يتمكن من دراسة وفهم السلوك الانساني واقتناء المفاهيم السلوكية عند اعداد القوائم المالية، والتوفيق في الجوانب الفنية والسلوكية في المحاسبة، وتتمثل مشكلة البحث في ان معدي القوائم المالية في الوحدات الاقتصادية لا يأخذون بنظر الاعتبار رد فعل المتلقيين اتجاه المعلومات التي ينتجوها لكي تكون المعلومات مفيدة لهم حقاً في اتخاذ قراراتهم، وقد

تم تحديد مشكلة البحث فيما إذا كان للمضامين السلوكية للمعلومات المحاسبية تأثير على قرارات المستثمرين.

وقد تجسدت اهداف البحث في القاء الضوء على المدخل السلوكي في المحاسبة، وبيان المضامين السلوكية للأنشطة الرئيسة للمحاسبة، وتوضيح مفهوم حث المعلومات في أطار المدخل السلوكي وتأثيره في اعداد القوائم المالية، وبيان تأثير المعلومات المالية على سلوك متخذي القرارات الاستثمارية.

المبحث الاول: منهجية البحث

أولا. مشكلة البحث: مما لا شك فيه ان المحاسبة حقل معرفي هادف، اذ يتمثل الهدف الاساس له بتوفير معلومات مالية مفيدة لمستخدميها في اتخاذ قراراتهم. ومن المؤكد ان المحاسبة تنطوي على نشاط انساني يتمثل في انشطتها الرئيسة (التحديد، القياس، التوصيل) ومعنى ذلك، أن هناك جانب سلوكي كبير في تلك الانشطة. وتتمثل مشكلة البحث في ان معدي القوائم المالية في الوحدات الاقتصادية لا يأخذون بنظر الاعتبار رد فعل المتلقيين اتجاه المعلومات التي ينتجوها لكي تكون المعلومات مفيدة لهم حقاً في اتخاذ قراراتهم، ويمكن التعبير عن مشكلة البحث بالتساؤل الاتي: **هل تؤثر المضامين السلوكية للمعلومات المحاسبية على قرارات المستثمرين**.

ثانيا. اهمية البحث: تنبع اهمية البحث من أهداف الابلاغ المالي والتي وضعتها الأطر المفاهيمية في المستوى الاول، وان الاهداف وضعت لخدمة مستخدمي المعلومات المحاسبية عند اتخاذهم لقراراتهم الاقتصادية، ولتحقيق هذه الاهداف ينبغي على معدي المعلومات المحاسبية اخذ رد الفعل السلوكي للمتلقين وتوظيفه في صياغة الابلاغ المالي ومن هنا تأتي اهمية البحث.

ثالثا. هدف البحث: يهدف البحث الى بيان تأثير المضامين السلوكية للمعلومات المحاسبية على القرارات الاستثمارية وبيان مفهوم حث المعلومات في إطار المدخل السلوكي وتأثيره على الانشطة الرئيسة للمحاسبة

رابعا. فرضيات البحث: يستند البحث الى الفرضية الأتية: **لايوجد تأثير ذات دلالة معنوية للمضامين السلوكية للمعلومات المحاسبية على قرارات المستثمرين.**

خامساً. مجتمع البحث وعينته: يتألف مجتمع البحث من المستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية، وقد تم اختيارهم مجتمعاً للبحث، وتم أتباع أسلوب العينة العشوائية، وقد اختبرت لغرض الحصول على اجابات يمكن الاعتماد عليها في أثبات أو نفي فرضيات البحث في الجانب الميداني، وتضمنت هذه العينة المستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية، إذ تم تحليل (67) استبانة معدة وفق مقياس ليكرت الخماسي، وقد أخذ بنظر الاعتبار في إعداد الاستبانة التوافق مع خصائص مجتمع الدراسة.

المبحث الثاني: الجانب النظري للبحث

أولا. المضامين السلوكية للمعلومات المحاسبية:

1. **المدخل السلوكي للمعلومات المحاسبية:** يرجع تاريخ بدء اهتمام المحاسبين بالدراسات السلوكية الى العام 1960، حيث أوضح ديفين ان المحاسبين فشلوا في التعرف على الاسس السلوكية "للنظرية المحاسبية" (Devine, 1960: 394) ومنذ ذلك الحين زاد الاهتمام بالجانب السلوكي للمحاسبة. ويعد البحث المحاسبي السلوكي من الاتجاهات الحديثة في الفكر المحاسبي، وذلك نظرا للانتقادات العديدة التي وجهت الى المداخل التقليدية للبحث في المحاسبة، وقد تركزت هذه

الانتقادات اساسا على خلوها من اي اعتبارات سلوكية، فالمعلومات المحاسبية سواء من حيث الشكل أو المحتوى لها تأثير على متخذي القرارات وكيفية استخدامهم لهذه المعلومات من خلال التركيز على مدى كفاية الافصاح، وفائدة المعلومات المحاسبية وانعكاسها على مستخدميها، واثر البدائل المحاسبية المختلفة على عملية صناعة واتخاذ القرارات ومدى التغير او الاختلاف الذي ينشأ عنها إذ تتأثر البدائل المحاسبية بدورها بالخصائص النفسية لمتخذي القرارات (المهداوي والشماع، 2017: 495). ومن هنا ظهر مجال جديد في المحاسبة الا وهو مجال تعدد او تداخل العلوم أطلق عليه المحاسبة السلوكية فالهدف الرئيس للمحاسبة السلوكية هو تفسير السلوك الانساني والتنبؤ به في كافة السياقات المحاسبية المحتملة (البلقاوي، 2009: 125).

2. **اهمية استخدام المفاهيم السلوكية في المحاسبة:** ان كل المعلومات التي تتوافر لمتخذي القرارات قد تؤثر على سلوكهم، ولذلك إذا تمكن المحاسب من دراسة وتحليل الدوافع السلوكية للأفراد وموزاتها بالجوانب السلوكية المحاسبية، فأنه يتمكن من التأثير في سلوك مستخدمي القوائم المالية، وهناك العديد من البحوث المحاسبية السلوكية التي توصي بضرورة الاستعانة بالمفاهيم السلوكية في المحاسبة، وذلك للأسباب الأتية (جمعة، 2009: 38):

أ. **طبيعة المحاسبة ذاتها باعتبارها أحد العلوم الإنسانية:** أن المحاسبة تتولد في نظام يخلقه البشر وتتبع تصرفات بشر ويصنع منتجاتها بشر وتحكي تلك المنتجات محصلة عمل بشر وتقدم لبشر ليستفيدوا منها، فالمعلومات المحاسبية تنشأ من تفاعلات بشرية من ناحية وتخلق تفاعلات بشرية من ناحية اخرى، فهي اذن انسانية تخضع لما يخضع له البشر من ضعف او قوة، نقص او كمال (مصطفى، 1989 :267)، وفي السنوات الأخيرة (ستينات وسبعينات القرن الماضي)، شهدنا تطور منطقة جديدة متعددة التخصصات، والتي تم وصفها بسهولة "المحاسبة السلوكية". وبشكل عام، ان المحاسبة السلوكية هي نتاج اتحاد العلوم المحاسبية والسلوكية (A.A.A, 1974: 127). وقد عرفت الجمعية الامريكية للمحاسبة (A.A.A) المحاسبة بأنها (عملية تحديد وقياس وتوصيل المعلومات الاقتصادية للاستفادة منها في اتخاذ القرارات من قبل المستفيدين (علي، 2011: 75).

ويرى الباحثان من خلال تعريف المحاسبة ان المحاسبة سلوكية، اذ ان من يقوم بالتحديد والقياس والتوصيل هو الانسان، والأنسان عبارة عن مجموعة من السلوكيات.

ب. **الوظيفة الاجتماعية للمحاسبة:** أدت التغيرات في الاقتصاد إلى حدوث تغييرات في الاحتياجات من المعلومات في جميع مجالات المحاسبة، وبالتالي على المحاسبة ان تلبي هذه الحاجة وذلك بتوفير المعلومات المحاسبية عن الوحدات الاقتصادية. هناك سبب للاعتقاد بأن المحاسبة الاجتماعية الاقتصادية ستوفر الزخم اللازم لتوسيع عالم المحاسبة بشكل كبير (Mobloy, 1970: 67-68)، فالمحاسبة الاجتماعية هي جزء من الحقل المعرفي للمحاسبة وإعداد التقارير المالية التي تهدف إلى قياس الآثار الاجتماعية (التكاليف والفوائد الاجتماعية) الناشئة عن أنشطة الوحدات الاقتصادية، ونظرًا لأن كل وحدة اقتصادية جزء من مجتمع تعمل وتتفاعل باستمرار مع أفراد المجتمع الآخرين، فمن الضروري أن تكون الوحدة الاقتصادية مدركة لالتزاماتها ومسؤولياتها ومعرفة حدودها لحماية مصالح المساهمين والالتزامات والمسؤوليات الأخرى تجاه الفئات الاجتماعية الأخرى، مثل الدائنين والموظفين والزبائن والبائعين والمجموعات في المجتمع والبيئة المحيطة بها (Gholami and al, 2012: 10112).

ويرى الباحثان ان التوسع في مجال المحاسبة وزيادة استخدام المعلومات المحاسبية وظهور المحاسبة الاجتماعية ادى الى ضرورة الاستعانة بالمفاهيم السلوكية، وبذلك يساعد النظام المحاسبي في توفير المعلومات التي تسهم في تحقيق رقابة المجتمع ومسائلته عن كيفية استخدام الموارد من الوحدة الاقتصادية.

ج. ارتباط القوائم المالية بسلوك الفرد في اتخاذه لقرار معين: أن معظم التقارير المالية تهدف إلى توفير المعلومات لاتخاذ القرارات، ما لم يكن للتقارير المالية إمكانية التأثير على القرارات والإجراءات، فمن الصعب تبرير تكلفة إعدادها، وإن الهدف الأساسي من تقارير المحاسبة هو التأثير على السلوك، وأن عملية تجميع المعلومات ذاتها، وكذلك سلوك أولئك الذين يقومون بالتجميع، ستؤثر على سلوك الآخرين. وباختصار، المحاسبة بطبيعتها هي عملية سلوكية (A.A.A, 1971: 247). هناك ارتباط وثيق بين التقارير المالية وسلوك الفرد عند اتخاذه لأي قرار، وهذا يبرز بدوره تطور المدخل السلوكي في تطور الفكر المحاسبي (جمعة، 2009: 41).

ويرى الباحثان ان استخدام المفاهيم السلوكية في المحاسبة يمكن المحاسب من تلبية احتياجات الأطراف المتعددة من المعلومات المحاسبية والتنبؤ بها عند اعداد القوائم المالية.

3. تأثير المعلومات المحاسبية على السلوك: غالبًا ما تكون النظم المحاسبية أهم مصادر المعلومات الرسمية في الوحدات الاقتصادية وهي مصممة لتزويد جميع مستويات الإدارة بمعلومات دقيقة وفي الوقت المناسب لمساعدتهم على اتخاذ القرارات التي تتفق مع أهداف وحداتهم (Hopwood, 1972: 156)، ينظر إلى عملية التأثير في السلوك من خلال المعلومات المحاسبية على أنها عملية تفاعلية والتي من خلالها يؤثر الفرد (المحاسب) على سلوك فرد أو أكثر من الأفراد من خلال المعلومات المبلغ عنها لتحقيق التوقعات السلوكية للمرسل (Macharzina, 1973: 6).

تظهر المشكلات السلوكية بشكل رئيسي من خلال عملية الاتصال، وليس من خلال المشكلات المحاسبية الأكثر تقليدية مثل أساليب معالجة البيانات، وان أحد مجالات البحوث المحاسبية السلوكية هو سلوك مستلم المعلومات المحاسبية وكيف يؤثر الاختلافات في المعلومات على السلوك، لأن الاتصالات المحاسبية مصممة كأساس للسلوك (Gokten, 2017: 193).

ويتطلب المدخل السلوكي معرفة اثر المعلومات على سلوك متخذي القرارات، وبالتالي فان النظرية المحاسبية التي تتبع سوف يكون لها تفسير للسلوك الانساني والتنبؤ به، وهذا ما أكده (Henderson, et al.,) عند حديثهم عن النظريات الوصفية (Descriptive Theories)، اذ أشاروا الى ان النظرية الوصفية ببساطة تصف ما يقوم به المحاسبون، وفي معظم الحالات تتوسع اما الى تقديم تفسيراً لما يقومون به، أو تذهب ابعد من ذلك الى التنبؤ بما سيقومون به مستقبلاً (Henderson, et al., 1992: 8)، ومن ناحية اخرى يهتم المدخل السلوكي بكيفية استخدام المعلومات من جانب متخذي القرارات (الشيرازي، 1990: 356).

فبالنسبة للجانب الاول أثر المعلومات المحاسبية على سلوك متخذ القرار فهو يمثل الجانب النفعي للمحاسبة ويركز على الابعاد الأتية: (الشيرازي، 1990: 356):

أ. مدى كفاية الافصاح.

ب.فائدة المعلومات المحاسبية.

ج. الانعكاسات لدى مستخدمي المعلومات المحاسبية الناتجة عن طرق الافصاح المختلفة.

د. الحكم على درجة الاهمية النسبية للمعلومات.

ه. أثر البدائل المحاسبية المختلفة على عملية اتخاذ القرارات.

أما بالنسبة للجانب الثاني _ كيفية استخدام المعلومات من جانب متخذي القرارات، حيث يتجسد اهتمام المحاسبين في اتخاذ القرارات في جانبين، الأول يتضمن توجيه المستخدم التقليدي هدفًا في تحسين عملية اتخاذ القرار، وذلك بالاستناد الى المعلومات المحاسبية. ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال تحسين مجموعة المعلومات أو زيادة قدرة صناع القرار على استخدام المعلومات، والثاني ان المحاسبين أنفسهم هم أيضاً متخذي قرارات في اختيار وتقييم المعلومات في السياسة المحاسبية ومراجعة الحسابات، والاستشارات، والحالات الإدارية، يتطلب تحسين جودة هذه القرارات فهم العمليات الأساسية التي تؤثر على أداء القرار. تهدف معظم البحوث السلوكية في مجال المحاسبة إلى تعزيز هذا الفهم بشكل عام (Libby and Lewis, 1977: 245)، ان الاهتمام هنا بكيفية تشغيل المعلومات من قبل متخذي القرارات للوصول الى القرار المطلوب، أي ان المحاسبة من وجهة النظر هذه هي عملية توصيل للمعلومات الى الأطراف المعنية بعملية اتخاذ القرارات (الشيرازي، 1990: 358).

ويرى الباحثان ان للمعلومات المحاسبية تأثير على السلوك، من خلال استخدام المعلومات من قبل المستخدمين ومن خلال حث المعلومات.

4. حث المعلومات: يشير "حث المعلومات" (Information Inductance) أو "الحث" ببساطة إلى العملية المعقدة التي من خلالها يتأثر سلوك مرسل المعلومات بالمعلومات المطلوب منه ايصالها. وبالتالي يتأثر سلوك الفرد بالمعلومات بطريقتين: (البلقاوي، 2009: 132)

أ. من خلال استخدام المعلومات عندما يتصرف كمستلم للمعلومات.

ب.من خلال حث المعلومات عندما يتصرف كمرسل للمعلومات.

ان سلوك الافراد والوحدات التنظيمية تتفاعل مع عناصر اخرى في البيئة التي تعمل بها من خلال تبادل المعلومات، لكون ان هذه العناصر مفتوحة مع بيئتها، أذ ترسل وتستلم المعلومات من هذه البيئة اي تؤثر وتتأثر بها.

بالنسبة للطريقة الأولى، حيث يتأثر سلوك المستخدم بالمعلومات المرسلة من قبل المرسل والتي يتم استخدامها في عملية صنع واتخاذ القرارات، اما الطريقة الثانية، والتي سيتم التركيز عليها هو كيف يتأثر سلوك مرسل المعلومات بالمعلومات المطلوب منه ايصالها (حث المعلومات).

إن حث المعلومات يتولد من ميول المرسل في التوقع باستخدام محتمل للمعلومات او نتائج الاستخدام، او في ردود فعله تجاه هذه النتائج، أذ يذكر (Prakash and Rappaort)، ان توقع فرد يقوم بإيصال معلومات بنتائج معينة قد يؤدي به قبل توصيل أي معلومات، وبالتالي حتى قبل ظهور أي نتائج ان يختار تغير المعلومات أو سلوكه أو حتى اهدافه هذه هي عملية حث المعلومات (البلقاوي، 2009: 132).

4-1. التمييز بين مفهومي الحث والاستخدام: ان التمييز بين المفهومين (الحث والاستخدام) يمتد الى اربعة ابعاد (الحيدري، 2015: 68):

البعد الأول: يشير استخدام المعلومات الى تغيير سلوك متلقي المعلومات بينما يشير الحث الى تغيير سلوك مرسل المعلومات.

البعد الثاني: يشير استخدام المعلومات إلى المعلومات الفعلية المستلمة (من قبل المستلم)، بينما يشير الحث إلى المعلومات التي يُطلب من مرسل المعلومات توصيلها، ولكنها لم يتم ايصالها او ربما لم يتم تحضيرها من قبل مرسل المعلومات.

البعد الثالث: يتضمن استخدام المعلومات اهتمام المتلقي بشأن العواقب المترتبة على خياراته، بينما يتضمن الحث اهتمام مرسل المعلومات بالعواقب المترتبة على اختيارات متلقي المعلومات.
البعد الرابع: ان استخدام المعلومات من قبل المتلقي تقدم الامكانية لمرسل المعلومات للتأثير في سلوك المتلقي، بينما الحث فانه يقدم الامكانية لمستخدم المعلومة للتأثير في سلوك مرسل المعلومات.

ويرى الباحثان ان عملية حث المعلومات هي عملية تأثير متبادلة بين مرسل ومستلم المعلومات، إذ يؤثر مرسل المعلومات على المستلم بالمعلومات التي يتم ايصالها (استخدام المعلومات)، والتي تمثل معلومات فعلية، ومن خلال ردود الفعل من قبل المستلم (Feedback) على المعلومات المرسلة اليه تنشأ ظاهرة الحث، والتي قد يقوم مرسل المعلومات وقبل ارسال المعلومات او حتى تحضيرها بتغير وصفه او سلوكه او حتى اهدافه، لأن سلوك الفرد لا يتأثر فقط بنوع المعلومات التي يقدمها، ولكن أيضًا حسب نوع المعلومات المطلوب تقديمها.

ثانياً. قرارات المستثمرين: يعد قرار الاستثمار من القرارات الصعبة والاكثر حساسية، وذلك لما له من اهمية للاقتصاد القومي وللوحدات الاقتصادية، فهذا القرار له اهمية كبيرة في تخصيص الموارد النادرة، ويعد شكلا من اشكال توزيع الدخل القومي، ومن هذا المنطلق يجب ان يستند هذا القرار على أسس رصينة لغرض حماية الموارد النادرة وعدم تبديدها.

1. **مفهوم الاستثمار:** وضع الكتاب والباحثون تعريفات عدة للاستثمار تختلف باختلاف الزاوية التي انطلق منها واضع التعريف وكما يأتي:

يتمثل مفهوم الاستثمار من وجهة نظر الافراد في أنه تضحية بقيم حالية مؤكدة في سبيل الحصول على قيم غير مؤكدة في المستقبل (النجار، 2017: 114)، كما عرف الاستثمار اصطلاحاً بأنه هو ذلك النشاط الانساني الهادف الذي يعمل على مضاعفة الخيرات المادية والمعنوية عن طريق توظيف الاموال في المشارع الانتاجية، التي تراعي أولويات المجتمع في إطار واخلاقيات الأمة. (عبدالواحد، 2018: 20)، اما الدعمي فقد عرفه بانه (هو الالتزام الحالي من المال او الأصول الاخرى يتوقع منه جني الفوائد المستقبلية، على سبيل المثال يقوم الشخص بشراء أسهم متوقعا أن العائدات المستقبلية من هذه الأسهم تبرر الوقت الذي خصص فيه المال لها وتكون مرتبطة بمخاطر الاستثمار (الدعمي، 2019: 28).

ويرى الباحثان من خلال ما تقدم يمكن تعريف الاستثمار بأنه (توظيف للأموال من قبل الافراد والوحدات الاقتصادية لفترة زمنية معينة بهدف الحصول على عوائد مستقبلية تزيد عن الاموال المستثمرة مع تحمل المخاطرة الناجمة عن هذا الاستثمار.

2. **مفهوم عملية اتخاذ القرار:** إن عملية اتخاذ القرار ما هي إلا مفاضلة بين عدد من البدائل المتاحة، وهناك من ميز بين القرار وعملية اتخاذ القرار، موضحاً أن القرار هو "عملية الاختيار بين بديلين أو أكثر، بينما عملية اتخاذ القرار هي "تلك العملية المبنية على الدراسة والتفكير الموضوعي الواعي للوصول إلى قرار" (الجبوري، 2014: 94).

ويرى الباحثان ان عملية اتخاذ القرار هي عملية عقلانية أدراكية لاختيار بديل واحد من عدد من البدائل المتاحة وتبنى عملية الاختيار على اسس موضوعية وعقلانية عن طريق المفاضلة بين البدائل وتقيمها حسب معايير معينة من قبل متخذ القرار.

3. **المبادئ التي يقوم عليها الاستثمار:** يمكن تحديد أهم المبادئ الذي يعتمد عليه قرار الاستثمار في أسواق الأوراق المالية بالآتي (حسين واخرون، 2013: 232):

أ. **مبدأ الاختيار**: يفترض ان المستثمر يبحث دائما عن فرص استثمارية متعددة لما لديه من مدخرات ليقوم بالاختيار المناسب من بين الفرص المتاحة بدلا من توظيفها في أول فرصة تتاح له.

ب. **مبدأ المقارنة**: إذا كان المستثمر امام مجموعة من البدائل المختلفة من حيث مداها الزمني وعوائدها ومميزاتها، والتي تكون متفاوتة من حيث العوائد والمخاطرة.

ج. **مبدأ الملائمة**: كل مستثمر يتميز بخصائص ذاتية تتمثل في العمر، الدخل، والرغبات، هذه العناصر تكون نمط تفضيل لدى المستثمر.

د. **مبدأ التوزيع:** تختلف الأصول المالية من حيث درجة المخاطرة والعوائد التي تدرها، وعليه فالقرار الاستثماري السليم ينبغي ان يقوم على التنويع من هذه الأصول، وذلك من اجل الحد من المخاطرة وزيادة العوائد.

4. **أدوات الاستثمار:** إن ادوات الاستثمار تمثل الاصل الذي حصل عليه المستثمر من استثمار امواله وتتخذ اشكالا متعددة فقد تكون على شكل أوراق مالية او عقارات او سلع نفيسة أو مشروعات اقتصادية أو عملات اجنبية، وان الدخول في أكثر من نوع يطلق عليه المحفظة الاستثمارية. ويمكن تصنيف أدوات الاستثمار كما يأتي (كداوي، 2008: 3):

أ. **أدوات الاستثمار الحقيقي:** ويعّد من قبيل الاستثمارات الحقيقية أي استثمار يترتب عليه حيازة أصل له قيمة اقتصادية في حد ذاته، ويترتب على استخدامه منفعة اقتصادية إضافية تظهر اما في شكل سلعة أو في خدمة كالعقار والمعادن النفيسة والمشاريع الاقتصادية والسلع...الخ.

ب. **أدوات الاستثمار المالي:** تتمثل الاستثمارات المالية بالاستثمار في الأوراق المالية، أي في أصل لا يرتب لحامله حق حيازة أصل حقيقي، وإنما إعطائه حقا ماليا يخول صاحبه المطالبة بأصل حقيقي. ويقصد بالأصل الحقيقي كل أصل له قيمة اقتصادية في حد ذاته ويترتب على استخدامه منفعة اقتصادية إضافية تظهر على شكل سلعة أو على شكل خدمة كالعقار والسلع والذهب

وتعد الأوراق المالية من الأدوات الرئيسة التي يتم التعامل بها في السوق المالي، ويتم إصدار الأوراق المالية من طرف الوحدات الاقتصادية وتأخذ الورقة المالية أشكال عدة منها الأسهم والسندات.

5. **قرار الاستثمار:** يعرف القرار الاستثماري بأنه القرار الذي ينصب اهتمام متخذه على كيفية توظيف الأموال التي يتم الحصول عليها، أي توظيف الأفضل بهدف الحصول على العوائد الملائمة لمستوى المخاطرة التي تتعرض لها هذه الأموال عند توظيفها (فارس وريمة، 2018: 635).

يعد قرار الاستثمار من القرارات الاستراتيجية المهمة سواء بحياة الافراد أم الوحدات الاقتصادية، فهو قرار يتطلب المزيد من الخبرة والمعرفة وخصوصا الاستثمار في الاوراق المالية (الأسهم والسندات)، ويتطلب ان يدخل في القرار الاستثماري الكثير من التحليلات والخبرة والمعرفة بالأسواق المالية قبل اتخاذ هذا القرار.

عادة ما يتخذ قرار الاستثمار من المستثمرين ومدراء الاستثمار. فالمستثمرون عادةً ما يقومون بإجراء التحليل للاستثمار وذلك بالاستفادة من استخدام التحليل الاساسي، والتحليل الفني، والاحكام. وان قرار الاستثمار عادةً ما يدعم بأدوات القرار. ومن المفترض ان هيكل المعلومات

والعوامل السائدة في السوق المنتظمة تؤثر على قرار الاستثمار، فضلاً عن النتائج المتوقعة في السوق (النوري، 2018: 66).

1-5. أنواع القرار الاستثماري: إن كل قرار استثماري يقوم به المستثمر يهدف من ورائه الى تعظيم العوائد وتخفيض المخاطر ولتحقيق ذلك تندرج القرارات الاستثمارية تحت ثلاثة أنواع (الحيالي والجعفر، 2015: 21):

أ. **قرار الشراء:** ويتخذه المستثمر عندما يشعر بأن قيمة الأداة الاستثمارية ممثلة بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة منها محسوبة في أطار العائد والمخاطرة تزيد عن سعرها السوقي، أي عندما يكون السعر السوقي أقل من قيمة الأداة الاستثمارية، مما يولد لديه حافزاً لشراء تلك الأداة، سعيا وراء تحقيق مكاسب رأسمالية من ارتفاع سعرها السوقي مستقبلاً.

ب. **قرار عدم التداول:** عندما يتساوى سعر السوق مع القيمة الحالية للأداة، وهنا يصبح السوق في حالة توازن تفرض على كل من لديهم حوافز للبيع أيضا التوقف عن البيع فيكون القرار الاستثماري في هذه الحالة عدم التداول.

ج. **قرار البيع:** بعد حالة التوازن التي تمر في السوق عندما يتساوى السعر مع القيمة الحالية للأداة، تعمل ديناميكية السوق فتخلق رغبات إضافية فيه لشراء تلك الأداة من مستثمر جديد، وإذا كان مستثمر يرى ان السعر ما زال أقل من القيمة الحالية، مما يتطلب منه أن يعرض سعرا جديدا لتلك الأداة يزيد عن القيمة الحالية، وهكذا يرتفع السعر عن القيمة الحالية مولدا بالتالي حافزا لدى غيره للبيع، فيكون قرار المستثمر حينئذ هو قرار البيع.

ثالثاً. تأثير المضامين السلوكية للمعلومات المحاسبية على قرارات المستثمرين: ان الغرض الرئيس من التقارير المحاسبية هو التأثير على السلوك، فضلا عن ذلك، يمكن افتراض أن عملية تجميع المعلومات ذاتها، وكذلك سلوك أولئك الذين يقومون بالمحاسبة، ستؤثر على سلوك الآخرين. وباختصار ان المحاسبة بطبيعتها هي عملية سلوكية (A.A.A, 1971: 247). يأتي الاهتمام بالآثار السلوكية للمحاسبة من الاعتراف المتزايد بأن المعلومات، التي يتم انتاجها من النظام المحاسبي يجب ان تكون مفيدة لعملية اتخاذ القرار، وتأثير عمليات القياس والإبلاغ على المستخدمين. ومن خلال ردود فعل المستخدمين أو توقع ردود الفعل (Feedback) على المعلومات ينشأ حث المعلومات من المحاسب من خلال تعديل وصفه للمعلومات او تعديل سلوكه الفعلي، والذي ينعكس من خلال القياس المحاسبي، وكذلك من خلال تصميم أنظمة المعلومات المحاسبية للتأثير في السلوك. ان حث المعلومات مرتبط مع استخدام المعلومات، لذلك فأن دراسة العوامل السلوكية للمستخدمين يمكن المحاسبين من التأثير عليهم من خلال استخدام الطرائق المحاسبية الملائمة والمفيدة لعملية صنع القرار. ان الاختيار بين السياسات المحاسبية البديلة له بعض الآثار، بدرجات متفاوتة، على سلوك الأفراد أو الكيانات التنظيمية. **أولاً** يمكن أن تؤثر المعلومات المحاسبية في تخصيص الموارد وتوزيع الثروة من خلال استخدام المعلومات، وبمعنى آخر، يمكن أن تؤثر التقارير المالية الخارجية على قرارات وإجراءات المستثمرين كمتلقين مستهدفين، وكذلك الأخرين مثل العمال والمنافسين والمستهلكين والمحللين الماليين. تؤثر استجابات هؤلاء المستلمين على عمل الوحدة الاقتصادية أو سلوكها، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، مما يؤدي إلى تنشيط دورة الاقتصاد (IToh, 1982: 69)، وعلى سبيل المثال، يقوم المساهمون

والمستثمرون الآخرون بتقييم الوحدة الاقتصادية من خلال التقارير المالية كمصدر رئيس للمعلومات فضلاً عن المعلومات الأخرى. وسيكون التقييم "كما تخبرنا الدراسات التجريبية، التي تتناول العلاقة بين أسعار الأوراق المالية وأرقام المحاسبة" ستنعكس في أسعار الأوراق المالية. لا تؤثر التغييرات في أسعار الأوراق المالية على الثروة الحالية للمستثمرين فقط، ولكن أيضًا يمكن أن يكون لها تأثير على قرارات تخصيص الموارد للوحدة الاقتصادية، وذلك لتأثيرها على تكلفة رأس مال الوحدة الاقتصادية (IToh, 1982: 70).

وفي مجال اتصال المحاسبة بمظاهر السلوك الانساني واهمية ذلك في ممارسة العمل المحاسبي يشير (cambers) الى "نحن المحاسبون في حاجة لفهم بعض الشيء عن قدرات وحدود الإدراك في السلوك الانساني عند ممارسة عملنا في المحاسبة" (يحيى والحبيطي، 2003: 46).

ان للمعلومات المحاسبية تأثير على سلوك مستخدميها، وعندما تنقل هذه التأثيرات الى المحاسبين، فأن معرفتهم بها تؤدي الى سلوك معين، تغيير اجراء ما، تعديل طريقة تقييم معينة (هندريكسن، 1990: 10). وهذا يظهر بوضوح مفهوم حث واستخدام المعلومات، أذ من خلال معرفة ردود الفعل للمعلومات المحاسبية، ومن خلال خبرة وادراك المحاسب لاحتياجات المستثمرين، سيقوم باختيار الطرائق المحاسبية المؤثرة عليهم، خصوصا مع تعدد الطرائق المحاسبية البديلة، مثلا هناك اكثر من طريقة محاسبية للاندثار، وكذلك طرائق قياس المخزون مثلا طريقة FIFO او LIFO او المعدل الموزون، وكذلك المخصصات والاحتياطيات وغيرها من الطرائق، التي تعتمد على الحكم الشخصي للمحاسب، والتي تنتج معلومات مختلفة تؤثر على قرارات المستثمرين، ومن هنا فأن حث المعلومات يحسن من عملية اختيار الطرائق المحاسبية المؤثرة على المستثمرين، وايضا من خلال سلوك المحاسب، والذي من الممكن ان يحول بعض المصاريف من إيراديه الى رأسمالية وبالعكس مما يتطلب ضرورة مراعاة المحاسب للجوانب الاخلاقية ومعايير السلوك المهني.

وكذلك ان استخدام المفاهيم السلوكية يسهم في التقليل من مشكلات الاتصال المحاسبي، فمن خلال ادراك وفهم المحاسب للعوامل السلوكية، واحتياجات المستثمرين، وردود فعلهم تجاه المعلومات المقدمة لهم (التغذية العكسية)، يمكن من تحديد ماهي المعلومات التي يجب تقديمها، وتقديم معلومات اضافية ملائمة تساعد المستثمرين في تخفيض حالة عدم التأكد لديهم، وتخفيض درجة المخاطرة في اتخاذ قراراتهم وزيادة كفاءة اسواق راس المال، اما بالنسبة لمشكلة قيمة المعلومات الواجب تقديمها، فأن دراسة السلوك الإنساني والتنبؤ به، يمكن من فهم اي المعلومات التي تكون ذات قيمة وفائدة لدى متخذ القرار، وتحقق السلوك المرغوب به من معد المعلومة، بما يسهم في تقديم المعلومات الملائمة للمستخدمين، اما بالنسبة للمشكلة الثالثة قابلية التقارير المالية للقراءة والفهم، فأن فهم وإدراك السلوك الإنساني لمتخذ القرار، وخاصة المستثمرين من معد المعلومة (المحاسب)، يساعد في جعل القوائم المالية أكثر قابلية للقراءة والفهم، من خلال استخدام اللغة المفهومة والايضاحات المناسبة والشكل المناسب وغيرها من الوسائل والطرائق، والتي تساعد في تحسين عملية الاتصال المحاسبي.

المبحث الثالث: الجانب العملي للبحث

أولاً. نتائج استجابات العينة على محور المضامين السلوكية للمعلومات المحاسبية:

يبين الجدول الاتي نتائج استجابات العينة:

الجدول (1): النسب والتكرارات والاوساط الحسابية والانحراف المعياري لكل فقره من فقرات المحور الاول (المضامين السلوكية للمعلومات المحاسبية)

الأسئلة	اتفق تماما		اتفق		اتفق الى حد ما		لا اتفق		لا اتفق تماما		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مدى الاتفاق او عدم الاتفاق
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%			
س ١	15	22.4	39	58.2	11	16.4	2	3	-	-	4.00	0.718	اتفق
س٢	26	38.8	31	46.3	10	14.9	-	-	-	-	4.24	0.698	اتفق تماما
س٣	20	29.9	26	38.8	19	28.4	2	3	-	-	3.96	0.843	اتفق
س٤	41	61.2	20	29.9	5	7.5	1	1.5	-	-	4.51	0.704	اتفق تماما
س٥	17	25.4	35	52.2	12	17.9	3	4.5	-	-	3.99	0.788	اتفق
س٦	16	23.9	36	53.7	13	19.4	2	3	-	-	3.99	0.749	اتفق
س٧	13	19.4	30	44.8	19	28.4	5	7.5	-	-	3.76	0.854	اتفق
س٨	16	23.9	37	55.2	14	20.9	-	-	-	-	4.03	0.674	اتفق
س٩	5	7.5	30	44.8	25	37.3	6	9	1	1.5	3.48	0.823	اتفق
س١٠	15	22.4	38	56.7	12	17.9	2	3	-	-	3.99	0.728	اتفق
س١١	25	37.3	24	35.8	15	22.4	2	3	1	1.5	4.04	0.928	اتفق
س١٢	22	32.8	30	44.8	10	14.9	4	6	1	1.5	4.01	0.929	اتفق
اجمالي الوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحور											3.99	0.419	اتفق

يوضح الجدول (1) التكرارات والاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ومدى الاتفاق لكل فقرة من فقرات المحور الاول، اذ حققت الفقرة (4) التي نصها (**تؤثر المعلومات المحاسبية من حيث الشكل والمضمون على متخذي القرار**) افضل وسط حسابي اذ بلغ (4.51) وبمستوى اتفق تماما، وبانحراف معياري (0.704)، وهذا يدل على الاتفاق وقلة تشتت اجابات العينة على هذه الفقرة، يليها الفقرة (2) التي نصها (**ان فهم وادراك المحاسب للسلوك الانساني يضاعف فرص النجاح أمامه في اختيار المعلومات الملائمة للمستخدمين**) اذ حققت وسط حسابي بلغ (4.24) وبمستوى اتفق تماما، وبانحراف معياري (0.698)، وهذا يدل على الاتفاق وقلة تشتت اجابات العينة على هذه الفقرة. اما ادنى قيمتين للوسط الحسابي فقد حققته الفقرتين رقم (7) و (9)، اذ جاءت الفقرة (7) التي نصها (**يمكن التنبؤ بسلوك الأفراد وتوجيه هذا السلوك بالصورة المناسبة من خلال توفير المعلومات المناسبة في عملية أتخاذ القرارات**) في المرتبة قبل الأخيرة وبوسط حسابي (3.76) وبمستوى اتفق وبانحراف معياري (0.854)، وهذا يدل على الاتفاق وقلة تشتت اجابات العينة على هذه الفقرة، اما الفقرة رقم (9) التي نصها (**ان توقع المحاسب لنتائج استخدام المعلومات، قد يؤدي به وقبل توصيل أي معلومات، وبالتالي حتى قبل ظهور أي نتائج ان يختار تغير المعلومات أو سلوكه أو حتى اهدافه**) في المرتبة الاخيرة وبوسط حسابي (3.48) وبمستوى اتفق وبانحراف معياري (0.823)، وهذا يدل على الاتفاق وقلة تشتت اجابات العينة على هذه الفقرة. اما اجمالا فقد حقق المحور الاول الذي ينص على (**المضامين السلوكية للمعلومات**

المحاسبية) وسطا حسابيا قيمته (3.99) وبمستوى اتفق وبانحراف معياري (0.419)، وهذا يدل على الاتفاق وقلة تشتت اجابات العينة على هذا المحور.

ثانياً. نتائج استجابات العينة على محور قرارات المستثمرين

يبين الجدول الاتي نتائج استجابات العينة:

الجدول (2): النسب والتكرارات والاوساط الحسابية والانحراف المعياري لكل فقره من فقرات المحور الثاني (قرارات المستثمرين)

الأسئلة	اتفق تماما		اتفق		اتفق الى حد ما		لا اتفق		لا اتفق تماما		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%			
س١٣	8	11.9	13	19.4	29	43.3	15	22.4	2	3	3.15	1.004	اتفق الى حد ما
س١٤	10	14.9	26	38.8	25	37.3	5	7.5	1	1.5	3.58	0.890	اتفق
س١٥	17	25.4	32	47.8	16	23.9	2	3	-	-	3.96	0.787	اتفق
س١٦	36	53.7	24	35.8	7	10.4	-	-	-	-	4.43	0.679	اتفق تماما
س١٧	36	53.7	18	26.9	11	16.4	1	1.5	1	1.5	4.30	0.905	اتفق تماما
س١٨	26	38.8	34	50.7	7	10.4	-	-	-	-	4.28	0.647	اتفق تماما
س١٩	21	31.3	35	52.2	8	11.9	2	3	1	1.5	4.09	0.830	اتفق
س٢٠	16	23.9	34	50.7	13	19.4	3	4.5	1	1.5	3.91	0.866	اتفق
س٢١	23	34.3	25	37.3	18	26.9	1	1.5	-	-	4.04	0.824	اتفق
س٢٢	21	31.3	27	40.3	17	25.4	2	3	-	-	4.00	0.835	اتفق
س٢٣	24	35.8	33	49.3	9	13.4	1	1.5	-	-	4.19	0.723	اتفق
س٢٤	13	19.4	34	50.7	17	25.4	2	3	1	1.5	3.84	0.828	اتفق
س٢٥	9	13.4	31	46.3	22	32.8	5	7.5	-	-	3.66	0.808	اتفق
س٢٦	16	23.9	30	44.8	17	25.4	3	4.5	1	1.5	3.85	0.892	اتفق
اجمالي الوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحور											3.94	0.435	اتفق

يوضح الجدول (2) التكرارات والاوساط الحسابية و الانحرافات المعيارية ومدى الاتفاق لكل فقرة من فقرات المحور الثالث، اذ حققت الفقرة (4) التي نصها (**تؤثر المعلومات التي تمتاز بالشفافية والثقة على سلوك المستثمرين ومن ثم تؤثر على قيمة الاسهم**) افضل وسط حسابي، اذ بلغ (4.43) وبمستوى اتفق تماما، وبانحراف معياري (0.679)، وهذا يدل على الاتفاق وقلة تشتت اجابات العينة على هذه الفقرة، يليها الفقرة (5) التي نصها (**يفترض في المعلومات التي ينتجها نظام المعلومات ان تقلل من درجة عدم التأكد، وتزيد من معرفة المستثمرين عند اتخاذهم القرارات الاستثمارية**) اذ حققت وسط حسابي بلغ (4.30) وبمستوى اتفق تماما، وبانحراف معياري (0.905)، وهذا يدل على الاتفاق وقلة تشتت اجابات العينة على هذه الفقرة. اما ادنى قيمتين للوسط الحسابي فقد حققته الفقرتين رقم (1) و (2)، اذ جاءت الفقرة رقم (2) التي نصها (**تحقق التقارير المالية للوحدات الاقتصادية غاية المستثمر في اتخاذ قراره الاستثماري**) في المرتبة قبل الاخيرة وبوسط حسابي (3.58) وبمستوى اتفق وبانحراف معياري (0.890)، وهذا يدل على الاتفاق وقلة تشتت اجابات العينة على هذه الفقرة، اما الفقرة رقم (1) التي نصها (يشعر المستثمر بأن المعلومات التي تقدمها الوحدات الاقتصادية كافية لاتخاذ قراره الاستثماري) في المرتبة الاخيرة وبوسط حسابي (3.15) وبمستوى اتفق الى حد ما وبانحراف معياري (1.004)،

وهذا يدل على الاتفاق وتشتت اجابات العينة على هذه الفقرة . اما اجمالا فقد حقق المحور الثالث الذي ينص على **(قرارات المستثمرين)** وسطا حسابيا قيمته (3.94) وبمستوى اتفق وبانحراف معياري (0.435)، وهذا يدل على الاتفاق وقلة تشتت اجابات العينة على هذا المحور.

ثالثاً. اختبار فرضية البحث وتفسير النتائج وتحليلها: تهدف هذه الفقرة لاختبار فرضية التأثير التي حددها الباحثان من اجل الحكم عليها بالقبول أو الرفض، لذلك سيتم التحري عنها باستخدام الانحدار الخطي البسيط بواسطة برنامج (SPSS V 25) وعلى وفق قيمة (F) المحسوبة، ومستوى الدلالة، ومن خلال قيمة معامل الارتباط، ومعامل التحديد(R^2)، وكذلك من خلال معامل بيتا (β)، واختبار (t) لبيان معنوية معامل بيتا (β)، وكما يأتي:

اختبار فرضية البحث: لا يوجد تأثير ذات دلالة معنوية للمضامين السلوكية للمعلومات المحاسبية على قرارات المستثمرين.

الجدول (3): تأثير المضامين السلوكية للمعلومات على قرارات المستثمرين

المتغير المستقل	المتغير التابع	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	قيمة F المحسوبة	دلالة F	قيمة الحد الثابت a	معامل بيتا (B)	القيمة المحسوبة (t)	دلالة t
المضامين السلوكية	قرارات المستثمرين	0.53	0.28	25.45	0.000	1.746	0.55	5.04	0.000

قيمة (F) الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) = (4.00)،

قيمة (T) الجدولية عند مستوى معنوية (0.05) = (1.67) ..... N =67

يوضح الجدول (3) ما يلي:

1. بلغت قيمة معامل الارتباط ما بين **المضامين السلوكية للمعلومات وقرارات المستثمرين** (0.53)، وهذا يدل على وجود ارتباط طردي متوسط بينهما.
2. بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.28)، وهذا يدل بان **المضامين السلوكية للمعلومات** تفسر ما نسبته (28%) من المتغيرات التي تطرأ على قرارات **المستثمرين** اما النسبة الباقية والبالغة (72%) فتعود الى متغيرات اخرى.
3. بلغت قيمة (F) المحسوبة بين **المضامين السلوكية للمعلومات وقرارات المستثمرين** (25.45)، وهي أكبر من القيمة (F) الجدولية البالغة (4.00)، وان دلالة (F) بلغت (0.000) وهي أصغر من مستوى الدلالة المعنوية (0.05)، كما بلغت قيمة (t) المحسوبة (5.04) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.67)، وان دلالة (t) بلغت (0.000) وهي أصغر من قيمة (0.05) وهذا يدل على دلالتها المعنوية وبناء على قيمة (t) و (F) ودلالتها المعنوية، نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على (**يوجد تأثير ذات دلالة معنوية للمضامين السلوكية للمعلومات في قرارات المستثمرين**) اي ان لسلوكية معد المعلومات المحاسبية تأثير على قرارات المستثمرين.
4. ويتضح من خلال قيمة معامل الميل الحدي (β) البالغ (0.55)، بان زيادة المضامين السلوكية للمعلومات بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة على قرارات المستثمرين بنسبة (55%).

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات: تتناول هذه الفقرة ملخصاً لأهم الاستنتاجات، التي تمكن الباحثان من الخروج بها بعد عرض الجانب النظري ونتائج التطبيق العملي ووفقاً لما يأتي:

1. هناك تأثير معنوي ذات دلالة احصائية للمضامين السلوكية للمعلومات المحاسبية على قرارات المستثمرين.
2. ان توقع المحاسب لنتائج استخدام المعلومات، قد يؤدي به وقبل توصيل أي معلومات، وبالتالي حتى قبل ظهور أي نتائج ان يختار تغير المعلومات أو سلوكه أو حتى اهدافه.
3. يمكن التنبؤ بسلوك الأفراد وتوجيه هذا السلوك بالصورة المناسبة من خلال توفير المعلومات المناسبة في عملية اتخاذ القرارات.
4. من خلال إدراك المحاسب لردود فعل المستخدمين على الطرائق المحاسبية، يمكن له من استخدام الطرائق المحاسبية البديلة المفضلة لهم.
5. ان فهم وإدراك المحاسب للسلوك الانساني يضاعف فرص النجاح أمامه في اختيار المعلومات الملائمة للمستخدمين.

ثانياً. التوصيات: بناءً على الاستنتاجات التي تم التوصل اليها من البحث، وكذلك الاستنتاجات التي تم الحصول عليها من خلال التحليل الاحصائي في الجانب العملي، يوصي الباحثان بما يأتي:

1. ضرورة مراعاة معدوا المعلومات المحاسبية للجوانب السلوكية، واخذ رد فعل المستخدمين للمعلومات المحاسبية بنظر الاعتبار عند ممارسة العمل المحاسبي، واختيار الطرائق المحاسبية.
2. ضرورة الاهتمام بالمعلومات التي تقدم إلى المستثمرين، والتي تساعدهم على اتخاذ القرارات الاستثمارية، وتقديم هذه المعلومات بشكل دوري ومنظم وتوفيرها بالسرعة والدقة الممكنة، والعمل على توفير المعلومات الملاءمة بالكم والنوع والوقت المناسب من أجل تسهيل اتخاذ القرار الاستثماري السليم.
3. ضرورة قيام الوحدات الاقتصادية بمراعاة العوامل السلوكية للمستثمرين المستخدمين للمعلومات عند إعداد التقارير المالية، وذلك من خلال استطلاع آرائهم لتحديد احتياجاتهم بين فترة واخر، وتوفير المعلومات الملائمة التي تفي بهذه الاحتياجات.
4. ضرورة تعرف المستثمرين على المعايير والمبادئ المحاسبية، التي تحكم عملية إعداد القوائم المالية وعرضها وذلك لغرض الحكم العقلاني عند اتخاذ القرارات.

المصادر

أولاً. المصادر العربية:

1. البلقاوي، احمد، (2009)، ترجمة رياض العبدالله، نظرية محاسبية، دار اليازوري العلمية للطباعة والنشر، عمان.
2. الجبوري، مروة فاضل خلف، (2014)، تكامل المعلومات المالية وغير المالية وانعكاسه على قرارات المستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
3. جمعة، احمد حلمي، (2009)، المدخل السلوكي في المحاسبة المالية، الطبعة الاولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.

4. حسين، حسين وليد وخضير، ابتهال طالب وحافظ، عبد الناصر علك، (2013)، قرارات الاستثمار والعوامل المؤثرة في ترشيدها في أسواق الاوراق المالية بالنسبة لصغار المستثمرين، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد الثامن، العدد 22.
5. الحيالي، سندية مروان سلطان والجعفر، ليث محمد سعيد، (2015)، دور الحوكمة في دعم قرار الاستثمار، دراسة تطبيقية على عينة من الشركات في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة الاقتصاد والمالية.
6. الحيدري، وفاء حسين سلمان، (2015)، تحديات الإبلاغ المالي في ظل المدخل السلوكي للنظرية المحاسبية، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
7. الدعمي، علاء محسن مطلق، (2019)، قياس ميول المستثمرين وتأثيرها على عوائد الاستثمار بالأوراق المالية، دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.
8. الشيرازي، عباس مهدي، (1990)، نظرية المحاسبة، الطبعة 1، ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت.
9. عبدالواحد، رواء غازي، (2018)، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية ودورها في كفاءة الاستثمارات، دراسة تطبيقية على عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، رسالة ماجستير في التقنيات المالية والمحاسبية، الكلية التقنية، الكوفة.
10. علي، حامدي، (2011)، أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة مؤسسة مطاحن الأوراس باتنة، الوحدة الإنتاجية التجارية/آريس رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة.
11. فارس، هباش وريمة، مناع، (2018)، أثر المعلومات المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية في سوق عمان المالي، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد التاسع.
12. كداوي، طلال، (2007)، تقييم القرارات الاستثمارية، دار اليازوري.
13. مصطفى، صلاح الدين إبراهيم، (1989)، أثر الابحاث السلوكية في المحاسبة في تطوير نظرية المحاسبة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الاول، 267-311.
14. مطر، محمد، (2004)، التأهيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية، دار وائل للنشر، عمان.
15. المهداوي، بتول محمد نوري والشماع، سمير منير عبد الملك، (2017)، أثر منهج اتخاذ القرارات على مستخدمي القوائم المالية وجودة المعلومات المحاسبية، مجلة الدنانير، العدد 11، 491-516.
16. النجار، جميل، (2017)، العوامل السلوكية المحددة لقرارات المستثمرين الأفراد وأثرها في أداء المحفظة الاستثمارية، دراسة تحليلية من سوق فلسطين للأوراق المالية، مجلة الجامعة العربية الأمريكية للبحوث، مجلد 3، العدد 2.
17. النوري، علي ناصر ثابت، (2018)، تأثير تبني تطور المعايير الدولية للإبلاغ المالي في جودة المعلومات المحاسبية وانعكاسها على كفاءة قرارات الاستثمار في البيئة العراقية، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
18. هندريكسن، الدون، تعريب كمال خليفة ابو زيد، (1990)، نظرية محاسبية، الطبعة الرابعة، الدار الجامعة، الإسكندرية.

19. يحيى، هاشم والحبيطي، قاسم، (2003)، نظام المعلومات المحاسبية، وحدة الحدباء للطباعة والنشر، الموصل.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. AAA ,Report of Committee on Behavior Science Content of the Accounting Curriculum, (1971), the Accounting Review, Supplement,
2. AAA, Report of the Committee on the Relationship of Behavioral Science and Accounting, (1974), the Accounting Review, Vol. 49.
3. Devine, Carl Thomas, (1960), Research Methodology and Accounting Theory Formation, the accounting review, Vol. 35, No. 3, 387-399.
4. Gholami, Sajad &Parvizi2, Mehdi & Abgineh, Maryam& Emami, Mostafa, (2012), Social Responsibility Accounting: From Theory to Practice, Journal of Basic and Applied Scientific Research., 2(10)10111-10117.
5. Gokten, Soner, (2017), Accounting and Corporate Reporting - Today and Tomorrow, 1 ed, InTech, Croatia.
6. Henderson,Scott &Peirson, Graham& Brown, Rob,(1992), Financial accounting theory:its nature and development,2ed,longman Cheshire
7. Hopwood, Anthony G, (1972), An Empirical Study of the Role of Accounting Data in Performance Evaluation, Journal of Accounting Research, Vol. 10, 156-182.
8. ITOH, Kunio, (1982), Accounting Standard Setting and its Economic Consequences: with Special Refernce to Information Inductance in A cost – benefit Framework, Hitosubashi Journal of commerce and management. (17), (1), 66-82.
9. Libby, Robert &Lewis, Barry L, (1977),'' Human Information Processing Research In Accounting: The State Of The Art'', Accounting, Organizations and Society, Vol. 2, No. 3, pp. 245-268.
10. Macharzina, Klaus,(1973),'' On the Integration of Behavioural Science into Accounting Theory'', Management International Review, Vol. 13, No. 2/3, pp. 3-14
11. Mobloy, Sybil C,(1970),'' The Challenges of Socio-Economic Accounting'', the accounting review, Vol. 45, No. 4, pp. 762-768

الملاحق

استمارة الاستبانة

أولاً. الأسئلة العامة:

1. الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐
2. التحصيل الدراسي:
   البكالوريوس ☐ الدبلوم العالي ☐ الماجستير ☐ الدكتوراه ☐ أخرى ☐
3. عدد سنوات الخبرة:
   أقل من 5 سنوات ☐ من 5-10 سنوات ☐ من 11-15 سنة ☐ أكثر من 15 سنة ☐

ثانياً. يرجى وضع إشارة (✓) أمام الاختيار الذي تراه مناسبا لكل من الأسئلة الواردة في المحاور التالية:

المحور الاول: المضامين السلوكية للمعلومات المحاسبية

ت	الأسئلة	أتفق تماما	أتفق	أتفق إلى حد ما	لا أتفق	لا أتفق تماما
1	تعد دراسة السلوك الإنساني في مجال المحاسبة امرا لا يمكن الاستغناء عنه.					
2	ان فهم وإدراك المحاسب للسلوك الانساني يضاعف فرص النجاح أمامه في اختيار المعلومات الملائمة للمستخدمين.					
3	أن المحاسبة عملية سلوكية، أذ من يقوم بالأنشطة الرئيسة للمحاسبة (القياس والتوصيل) هم البشر.					
4	تؤثر المعلومات المحاسبية من حيث الشكل والمضمون على متخذي القرار.					
5	يؤكد المدخل السلوكي لصياغة النظرية المحاسبية على ملاءمة المعلومات التي تم توصيلها لأغراض صنع القرار.					
6	أن المحاسبة على وفق المدخل السلوكي موجهة على السلوك، فغرضها التأثير على السلوك مباشرة من خلال المحتوى المعلوماتي للرسالة الموصلة، وبصورة غير مباشرة من خلال سلوكية المحاسبين عند القيام بالإبلاغ المالي.					
7	يمكن التنبؤ بسلوك الأفراد وتوجيه هذا السلوك بالصورة المناسبة من خلال توفير المعلومات المناسبة في عملية اتخاذ القرارات.					
8	ضرورة الاهتمام بالجوانب السلوكية من قبل المحاسبين واخذ نتائجها بعين الاعتبار عند ممارسة عملهم.					
9	ان توقع المحاسب لنتائج استخدام المعلومات، قد يؤدي به وقبل توصيل أي معلومات، وبالتالي حتى قبل ظهور أي نتائج ان يختار تغير المعلومات أو سلوكه أو حتى اهدافه.					
10	يتأثر سلوك الفرد بالمعلومات بطريقتين، الاولى من خلال استخدام المعلومات عندما يتصرف كمستلم للمعلومات، والثانية من خلال حث المعلومات عندما يتصرف كمرسل للمعلومات.					
11	يجب على المحاسب ان يأخذ بعين الاعتبار السلوك المتوقع للمستثمرين وان يضع في ذهنه بعض الافكار والاحتمالات عن ذلك السلوك.					
12	ان إدراك المحاسب لمنفعة المعلومات المحاسبية للمستثمرين يؤثر في سلوكه وينعكس على محتوى القوائم المالية.					

المحور الثاني: قرارات المستثمرين

ت	الأسئلة	أتفق تماما	أتفق	أتفق إلى حد ما	لا أتفق	لا أتفق تماما
1	يشعر المستثمر بأن المعلومات التي تقدمها الوحدات الاقتصادية كافية لاتخاذ قراره الاستثماري.					
2	تحقق التقارير المالية للوحدات الاقتصادية غاية المستثمر في اتخاذ قراره الاستثماري.					
3	تقدم الوحدات الاقتصادية في بعض الأحيان معلومات لا يستطيع المستثمر فهمها.					
4	تؤثر المعلومات التي تمتاز بالثقة على قرارات المستثمرين .					
5	يفترض في المعلومات التي ينتجها نظام المعلومات أن تقلل من درجة عدم التأكد وتزيد من معرفة المستثمرين عند اتخاذهم القرارات الاستثمارية.					
6	يؤثر الافصاح المحاسبي على المستثمرين عند حسابهم للعائد والمخاطرة في اتخاذ قرارتهم.					
7	يتأثر جانب المخاطرة لدى المستثمرين بعدم كفاية الافصاح المحاسبي في التقارير المالية.					
8	يؤثر الإفصاح المحاسبي بشكل مباشر وغير مباشر على حجم التداول.					
9	يرتفع حجم التداول للوحدات الاقتصادية التي يكون الافصاح فيها بشكل كامل ودوري ومنتظم.					
10	ينخفض حجم التداول للوحدات الاقتصادية التي لا تفصح بشكل كامل ودوري ومنتظم.					
11	لتقديم المعلومات المالية بطريقة وشكل يسهل فهمها من قبل المستثمرين دور في ترشيد قرارتهم الاستثمارية.					
12	للتقارير المنشورة عبر الانترنيت دور في ترشيد القرارات الاستثمارية.					
13	للتقارير المنشورة في الصحف والمجلات واية وسيلة أخرى لها دور في ترشيد القرارات الاستثمارية.					
14	ان للمعلومات المالية عن الوحدات الاقتصادية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية دور في ترشيد القرارات الاستثمارية.					